

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبه والمراجعة EY
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة
لبنك الامارات دبي الوطنى
شركة مساهمة مصرية
عن الفترة المالية المنتهية
فى ٣٠ يونية ٢٠١٨

تقرير الفحص المحدود

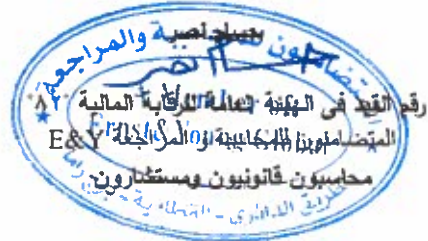
الى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك الامارات دبي الوطنى ش.م.م

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك الامارات دبي الوطنى شركة مساهمة مصرية عن السنة اشهر المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٨ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعيار المراجعة المصري الخاص بالفحص المحدود. وحسبما هو وارد بتقرير الفحص المحدود المؤرخ في ٢٢ يوليو ٢٠١٨ فقد أبدينا استنتاجاً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة اشهر المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٨ والتي استخرجت منها القوائم الماليه المستقلة الملخصة المرفقة.

وفى رأينا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة اشهر المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٨.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣٠ يونية ٢٠١٨ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة اشهر المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال فحصنا المحدود، يقضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة اشهر المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٨ وتقرير الفحص المحدود عليها.

مراقبا الحسابات



القاهرة في ٢٢ يوليو ٢٠١٨

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠١٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ يونيو ٢٠١٨	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		الأصول
٢ ٦٣١ ٢٨٧	٤ ٤٢٨ ٦٤٥	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١٢ ١٦٦ ٤٢٥	٧ ٤٩٥ ٥٢٥	أرصدة لدى البنوك
٩ ٨٥١ ٧٤٢	١٠ ٩٨٧ ٦٣٦	أذون خزائنة
٢١ ٨٧٤ ٨١٨	٢٣ ٤٣٤ ٠٩٦	قروض و تسهيلات العملاء (بإصفي)
١٣ ١٨٢	١٤٣ ٠٩١	مشتقات مالية
١٠ ٣٤٩	-	أصول مالية بفرض المتاجره
٣ ٧٦٠	٥ ٩١ ١٨٥	استثمارات مالية متاحة للبيع
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩١٥ ٨٤٣	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
٢٢ ٨٣٠	٢١ ١٦٢	أصول غير ملموسة
٥١٤ ٣٧٥	٨٥٨ ٩١٤	أصول أخرى
٥١٦ ٢٥٨	٥٧١ ٢٠١	الأصول الثابتة
٥٣ ٠٨٠ ٦٢٧	٥٤ ٥٤٧ ١٩٤	اجملي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٧ ٧٧٢ ٠٠٤	٦ ٣١٠ ٦٧٨	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٨ ٤٢٤ ٢١٧	٣٩ ٣٢٣ ٩٦١	ودائع العملاء
٣٢ ٩٨٢	١٥٢ ١٤٣	مشتقات مالية
٨٨٦ ٣٨٥	١ ٧٨٨ ٧٨٠	قروض أخرى
١ ٣٩٧ ٦٤٢	١ ٧٩٧ ٩٢٦	التزامات أخرى
١٤٥ ٩٨٦	١٥٨ ٧٥٥	مخصصات أخرى
١٦٤ ٣٤٨	١٢٦ ٤١٢	التزامات ضرائب الدخل الجارية
١٠ ٨١٥	١١ ٢٥٦	التزامات ضريبية مؤجلة
٤٨ ٨٣٤ ٣٧٩	٤٩ ٦٦٩ ٩١١	اجملي الالتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
(١ ٢٦ ٢٨٩)	٢٤٢ ١٥٣	احتياطيات
٢ ٦٧٢ ٥٣٧	٢ ٩٣٥ ١٣٠	أرباح محتجزة
٤ ٢٤٦ ٢٤٨	٤ ٨٧٧ ٢٨٣	اجملي حقوق الملكية
٥٣ ٠٨٠ ٦٢٧	٥٤ ٥٤٧ ١٩٤	اجملي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
 قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٨

٣٠ يونيه ٢٠١٧	٣٠ يونية ٢٠١٨	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٢ ٦٠٠ ١٨٠	٢ ٨٠٩ ٩٨٢	عقد قروض والإيرادات المشابهة
(١ ٣٨٥ ٦٣١)	(١ ٥٨٢ ٧٣٠)	تكلفة الودائع والتكليف المشابهة
١ ٢١٤ ٥٤٩	١ ٢٢٧ ٢٥٢	صافي الدخل من العقد
٣٠٠ ١٣٥	٣٣٧ ٤٣٦	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٣٩ ٧٣٤)	(٤٩ ٠٦٣)	مصروفات الأتعاب والعمولات
٢٦٠ ٤٠١	٢٨٨ ٣٧٣	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٢٥٠	٥٩ ٥٠٥	إيرادات من توزيعات أرباح أسهم
٨٤ ٦٨٥	٥٨ ٠٩١	صافي دخل المتاجرة
٢ ٨٧٥	١ ١١٢	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٢٣٤ ٤١٢)	(٢٢ ٠٤٢)	عبء الإضمحلال عن خسران الإئتمان
(٤٣٣ ٥٩٦)	(٤٩٠ ٢٧٩)	مصروفات إدارية
(٢١٢ ٣٠٠)	(٢٢٦ ٥٢٥)	مصروفات تشغيل أخرى
٦٨٢ ٤٥٢	٨٩٥ ٤٨٧	الربح قبل ضريبة الدخل
(٢٤٢ ٧٧٨)	(١٩٨ ٥٧٤)	عبء ضريبة الدخل
٤٣٩ ٦٧٤	٦٩٦ ٩١٣	صافي أرباح الفترة بعد ضريبة الدخل
٢٥,٨٦	٤٠,٩٩	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأسس

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	أرباح محتجزة	الاحتياطيات	رأس المال	البيان
٣.٤٧٦٧١	١.٦٦٩٧٥٢	(٢٨٢.٠٨١)	١٧٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(٧٨.٥٣٤)	(٧٨.٥٣٤)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٦
-	(٤٥٨.٠٩)	٤٥٨.٠٩	-	المحول في الاحتياطي التقوئي
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول في احتياطي مخاطر بنكية عام
-	(١٧٢)	١٧٢	-	المحول في الاحتياطي الرأسملي
٥٤.٩٢١	-	٥٤.٩٢١	-	صافي التغير في قيمة لعائلة للأستثمارات المالية المتلعة للبيع بعد الضرائب
٤٣٩.٦٧٤	٤٣٩.٦٧٤	-	-	صافي ربح لفترة مالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧
٣.٤٦٣.٧٣٢	١.٩٤٤.٨٦٧	(١٨١.١٣٥)	١٧٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٧
٤.٢٤٦.٢٤٨	٢.٣٩٩.٩٥٨	١٤٦.٢٩٠	١٧٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
(١٠٢.٢٩٠)	(١٠٢.٢٩٠)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٧
-	(٥٨.٣١٢)	٥٨.٣١٢	-	المحول في الاحتياطي التقوئي
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول في احتياطي مخاطر بنكية عام
-	(١.٩٥)	١.٩٥	-	المحول في الاحتياطي الرأسملي
٣٦.٤١٢	-	٣٦.٤١٢	-	صافي التغير في قيمة لعائلة للأستثمارات المالية بخلاف المتأخرة بعد الضرائب
٦٩٦.٩١٣	٦٩٦.٩١٣	-	-	صافي ربح لفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨
٤.٨٧٧.٢٨٣	٢.٩٣٥.١٣٠	٢٤٢.١٥٣	١٧٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٨

الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل بروتو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونية ٢٠١٨

<u>٣٠ يونية ٢٠١٧</u>	<u>٣٠ يونية ٢٠١٨</u>	<u>(جميع المبلغ بالآلف جنيه مصرى)</u>
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
٢ ٩٣٩ ٧٨١	(٣ ٥٠٧ ٢٧٩)	صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة التشغيل
(١٦ ٣٤١)	(١ ٢١٣ ٤١٦)	صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار
٨٧٦ ٠٢١	٨٠٠ ١٠٥	صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٣ ٧٣٩ ٤٦١	(٣ ٩٢٠ ٥٩٠)	صافى (النقص) الزيادة فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة
٧ ٢٦٢ ٥٧١	١٣ ٤٩٩ ٩١٣	رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول الفترة
<u>١١ ٠٠٢ ٠٣٢</u>	<u>٩ ٥٧٩ ٣٢٣</u>	رصيد النقدية وما فى حكمها فى آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

١ - التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال تسعة و ستون فرعاً ويوظف به ١٩٨١ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والإفصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معجلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة أحكام القوانين السارية ذات الصلة، على أساس حصة البنك المباشرة في شركته التابعة وليست على أساس التجميع الكلي للمراكز المالية ونتائج الاعمال للبنك وشركته التابعة في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية لها بصرف النظر عن نوعية النشاط، وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الاعمال المجمعة للبنك وشركته التابعة ويمكن الحصول عليها من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات البنك في شركاته التابعة بالقوائم المالية المستقلة المرفقة ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الأضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولي ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١٠٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢٠٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتُثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

▪ صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.

▪ إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عند القروض والإيرادات المشابهة والفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة بين احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أدوات الخزائنة

يتم الاعتراف بأدوات الخزائنة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الاسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

١.٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :
 - إذا كان ذلك التبيوب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والمعلماء وأدوات الدين المصدرة.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزءاً من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢.٥ القروض والمديونيات

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
 - الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
 - الأصول التي يبويها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.
 - الأصول التي لن يستطیع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣.٥ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

٤-٥ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.

- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".

- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو الغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترجمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالمعادن المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوية متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كاصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل الى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب محبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبييب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متبئ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبييبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلَكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُنوع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجتنبية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقرض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات إعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً إلى أرصدة أذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢- اضمحلال الأصول المالية

١٠١٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. وبعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

ويتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أي مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقرض أو النحول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر انتمائي مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الأنتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي الساري وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحدث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

٢-١٣-٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممثلاً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الميوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الإضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين الميوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الإضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

٣-١٢ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة توييب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

١٣- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من اربع الى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر اضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

-	المباني	من ٢٥ إلى ٦٠ سنة
-	الواجهة	من ٢٥ إلى ٣٠ سنة
-	التركييبات العامة	من ١٠ إلى ٢٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	من ٧ إلى ١٠ سنوات
-	نظم الية متكاملة	من ٤ إلى ٥ سنوات
-	ماكينات صرف آلي	من ٥ إلى ٧ سنوات
-	وسائل نقل	من ٣ إلى ٥ سنوات
-	تجهيزات وتركييبات	٥ سنوات
-	أثاث مكتبي وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا نكر خلاف ذلك)

ويتم مراجعة القيمة التخريبية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتتحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٥-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمنفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أي مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزينة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨ - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك. ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بتعاقب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

١٩ - مزايا العاملين

نظم الإشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية وكالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢-٢١ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٣-٢١ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٢٢- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٣- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في عرض القوائم المالية للفترة الحالية.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمطلوبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستثمار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمطلوبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإداعيا لدى البنك المركزي المصري على اسنل ربع سنوي.
- ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية الفترة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠٪. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٨,٤٦٨٪ في نهاية يونية ٢٠١٨.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

- ١- ٤٥٪ من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥٪ من قيمة الاحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥٪ من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسييلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتي:

١- مخاطر الائتمان

٢- مخاطر السوق

٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المتدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقرارات بازل ٢ في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ يونيو ٢٠١٨	رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الاساسي)
١٧٠٠ ٠٠٠	١٧٠٠ ٠٠٠	اسهم رأس المال (بالصافي)
٢٤ ١٩٦	٢٤ ١٩٦	الاحتياطي العام
٢٥٤ ١٧٦	٢٥٤ ١٧٦	الاحتياطي القانوني
٢ ٨٩٦	٢ ٨٩٦	احتياطيات أخرى
٢٧٢ ٥٧٩	٢٧٢ ٥٧٩	احتياطي مخاطر معيار IFRS٩
٢ ٢٩٦ ٧٩٤	٢ ٢٩٦ ٢٢٦	الارباح المحتجزة
٣٠٧	٢٣٧	حقوق الأقلية
-	٦٤٥ ١٨٩	الارباح/(الخسائر) المرحلية ربع السنوية
(٣٧١ ٩٩٤)	(٣٣٨ ٤٨١)	إجمالي الاستعدادات من رأس المال الاساسي المستمر Common Equity
٤ ١٧٨ ٩٥٤	٤ ٨٥٧ ٠١٨	إجمالي رأس المال الاساسي
		الشريحة الثانية
٨٦	٨٦	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
		٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأستثمارات المالية
٢٧ ٢٤٦	-	المحتفظ بيا حتى تاريخ الاستحقاق
		قيمة القروض (الودائع) المساندة في حدود النسبة المقررة (٥٠% من
٨٨٦ ٣٨٥	١ ٧٨٨ ٧٨٠	الشريحة الأولى بعد الاستعدادات)
		مخصص خسائر الاضمحلال للقروض
٣٣٩ ٨٨٧	٣٨٤ ٩٩٠	والتسييلات والالتزامات العرضية المنتظمة
١ ٢٥٣ ٦٠٤	٢ ١٧٣ ٨٥٦	إجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		الاصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
٢٧ ١٩٠ ٩٦٧	٣٠ ٨٠٥ ٣٧٦	الاصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان
٦٦ ٩٠٠	١١٨ ٥٢٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
		قيمة التجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
٤ ١١٨ ٤٨٠	٣ ١١٢ ٨٢٢	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٣٧٣٠ ٨٣٠	٣٧٣٠ ٨٣٠	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٣٢٠ ٥٧٠	٣٠٣ ٤٨٠	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
٣٥ ٤٢٧ ٧٤٧	٣٨ ٠٧١ ٠٢٨	معيار كفاية رأس المال (%)
% ١٥,٣٣٤	% ١٨,٤٦٨	

- الرافعة المالية

- اصدر مجلس ادارة البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالي :
- الموافقه على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة الماليه مع التزام البنوك بالحد الاقصى المقرر للنسبة (٣%) على اساس ربع سنوى وذلك على النحو التالي:
- كئسيه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتى عام ٢٠١٧ .
 - كئسيه رقابية ملزمه اعتبارا من عام ٢٠١٨ .

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لراس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية راس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقا للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي :

- ١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسمالية.
- ٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات .
- ٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.
- ٤- التعرضات خارج الميزانية .

البند	الإجمالي
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستيعادات	٤ ٨٥٧ ٠١٨
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية	٥٤ ٧٤٩ ٦٤٧
التعرضات خارج الميزانية	٦ ١٨٩ ٤٣٧
نسبة الرافعة المالية	٧,٩٧%

٢٥ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال الفترة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أسس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي يستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الميوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين الميوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على ان هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم استيعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجية التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

- صافي دخل المتاجرة

٣٠ يونيو ٢٠١٧	٣٠ يونيو ٢٠١٨	
٩٥ ٢٠٤	٤٧ ٣٦٣	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		(خسائر) أرباح تقييم مشتقات مالية:
(١٠ ٦٤٨)	١٠ ٧٤٩	أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف أجله
١٢٩	(٢١)	(خسائر) أرباح تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
<u>٨٤ ٦٨٥</u>	<u>٥٨ ٠٩١</u>	الإجمالي

- نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح الفترة

٣٠ يونيو ٢٠١٧	٣٠ يونيو ٢٠١٨	
٤٣٩ ٦٧٤	٦٩٦ ٩١٣	صافي أرباح الفترة .
٤٣٩ ٦٧٤	٦٩٦ ٩١٣	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
<u>٢٥,٨٦</u>	<u>٤٠,٩٩</u>	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

- قروض وتسهيلات العملاء بالصفى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ يونيو ٢٠١٨	
١١٢ ٢٢١	٧٩ ٥٨٥	أوراق تجارية مخصصة
٢٢ ٥٦١ ٥٣٩	٢٤ ١٧٦ ٤١٣	قروض العملاء
٢٢ ٦٧٣ ٧٦٠	٢٤ ٢٥٥ ٩٩٨	
(٧٥ ٢٨٧)	(٧٩ ٣٢٨)	بخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٧٢٣ ٦٥٥)	(٧٤٢ ٥٧٤)	بخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
٢١ ٨٧٤ ٨١٨	٢٣ ٤٣٤ ٠٩٦	الصفى

تحليل حركة مخصص خسائر إضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع خلال الفترة/ السنة كانت كما يلي:

الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨

الأجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	أفراد
١١١ ٥٥٢	٧٦	٩٠ ٦٩٢	٩ ٢٠٥	١١ ٥٧٨	الرصيد في أول السنة المالية
٦ ٨٧٩	(٧)	٢ ٦٨٣	٢ ٦٣٢	٥٧١	عبء الإضمحلال
(١٢ ٢١٣)	-	(٩ ٣٥١)	(٢ ٨٦٢)	-	مبالغ تم اعدامها خلال الفترة
٥ ١٦٢	-	٤ ١٦٨	٩٧٥	٩٩	مبالغ مستردة خلال الفترة
١١١ ٣٨٠	٦٩	٨٥ ١٩٢	٩ ٩٥٠	١٢ ١٦٨	الرصيد في آخر الفترة المالية

الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨

الأجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	مؤسسات
٦١٢ ١٠٣	٢٢ ٥٨٤	١٦٢ ٥٢٢	٤١٥ ٩٩٧	الرصيد في أول السنة المالية
١٥ ١٦٣	١١ ٥٥٨	(١٣١ ٥٤٣)	١٣٥ ١٤٨	عبء الإضمحلال
-	-	-	-	مبالغ تم اعدامها خلال الفترة
٢	-	-	٢	مبالغ مستردة خلال الفترة
٢ ٩٢٦	٣٨٤	١٩٢	٢ ٤٤٩	فروق تقييم عملات أجنبية
٦٢١ ١٩٤	٤٥ ٤٢٦	٢١ ١٧٢	٥٥٤ ٥٩٦	الرصيد في آخر الفترة المالية

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٨

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا نكر خلاف ذلك)

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الأجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	أفراد
١٢٥ ٥٥٢	١١٠	١١٤ ٣٩٠	٧ ٩٣٨	٣ ١١٤	الرصيد في أول السنة المالية
٣ ٥٦٠	(٣٤)	(١١ ٢٥٤)	٤ ٧٤٢	١٠ ١٠٦	عبء الأضمحلال
(٢١ ٦٠٠)	-	(٢٢ ٠٥١)	(٤ ٩٠٧)	(١ ٦٤٢)	مبالغ تم اعدامها خلال السنة
١٢ ٠٤٠	-	١٠ ٦٠٨	١ ٤٣٢	-	مبالغ مستردة خلال السنة
١١١ ٥٥٢	٧٦	٩٠ ٦٩٣	٩ ٢٠٥	١١ ٥٧٨	الرصيد في آخر السنة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الأجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	مؤسسات
٢٢٥ ٢٢٢	٢٣ ٦٥٨	٨ ٨١٨	٣٠٢ ٨٥٦	الرصيد في أول السنة المالية
٢٨٠ ٥٩٩	١٠ ٠٩٤	١٥٣ ٦٠٢	١١٦ ٩٠٣	عبء الأضمحلال
-	-	-	-	مبالغ تم اعدامها خلال السنة
٦٣٠	-	-	٦٣٠	مبالغ مستردة خلال السنة
(٤ ٤٥٨)	(١ ٦٨)	١٠٢	(٤ ٣٩٢)	فروق تقييم عملات أجنبية
٦١٢ ١٠٣	٢٢ ٥٨٤	١٦٢ ٥٢٢	٤١٥ ٩٩٧	الرصيد في آخر السنة المالية

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بفرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧			٣٠ يونية ٢٠١٨			(أ) المشتقات المحتفظ بها بفرض المتاجرة
المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة الأصول	القيمة العادلة الالتزامات	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة الأصول	القيمة العادلة الالتزامات	
						مشتقات العملات الأجنبية
						عقود عملة آجلة
						عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)
٢١٠٤٤	١٢٤٤	٨٥٤٩٨٤	٩٣٣٢٥	٨٤٢٧٣	١٩٨٥٤٣٠	
-	-	-	-	-	-	
٢١٠٤٤	١٢٤٤		٩٣٣٢٥	٨٤٢٧٣		
						مشتقات معدلات العائد
						عقود مبادلة عائد
١١٩٣٨	١١٩٣٨	٢٤٦٤١٥٠	٥٨٨١٨	٥٨٨١٨	٣٢٣٧٦٩٢	
١١٩٣٨	١١٩٣٨		٥٨٨١٨	٥٨٨١٨		
						إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بفرض المتاجرة
٣٢٩٨٢	١٣١٨٢		١٥٢١٤٣	١٤٣٠٩١		

- أصول مالية بفرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ يونية ٢٠١٨	(أ) أدوات دين:
١٠٣٤٩	-	سندات حكومية
١٠٣٤٩		إجمالي أصول مالية بفرض المتاجرة

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ يونية ٢٠١٨	(أ) أدوات حقوق ملكية:
٣٧٦٠	٥٩١١٨٥	أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٣٧٦٠	٥٩١١٨٥	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية الفترة المالية.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٨

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ يونية ٢٠١٨	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالتكلفة إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩١٥ ٨٤٣	
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩١٥ ٨٤٣	

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ يونية ٢٠١٨	أرصدة متداولة أرصدة غير متداولة أدوات دين ذات عائد ثابت
٢٧ ٦٨٠	٦٢٨ ٩٨٦	
٥ ٣٤٨ ٠٢٥	٥ ٢٨٦ ٨٥٧	
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩١٥ ٨٤٣	
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩١٥ ٨٤٣	
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩١٥ ٨٤٣	

استثمارات في شركات تابعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ يونية ٢٠١٨	
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	الرصيد في أول الفترة/ السنة
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	الرصيد في آخر الفترة/ السنة

نسبة المساهمة	أرباح الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	آخر الفترة الحالية ٣٠ يونية ٢٠١٨
%	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه		
٩٩.٨	٦ ٤١٧	٧٥ ٤٠٧	٣٢٢ ٢٢٢	٤٧٢١٤٠	مصر	شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي

نسبة المساهمة	أرباح الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
%	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه		
٩٩.٨	١٣ ١١٢	٥٦ ٧٣٨	٢٠٩ ٩٤٩	٣٧١ ٨٢٠	مصر	شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي

- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ يونية ٢٠١٨	
٣٣٩ ٥٣٧	٣٨٦ ٣١٧	إيرادات مستحقة
٥ ٩٣٩	١١ ٩٨٧	مصرفات مقدمة
٧٢ ٧١١	٨٣ ٨٩١	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ)
٤٣٩	٤٣٩	أصول الت ملكيتها للبنك وفاء لديون
٧ ١٣٧	٩ ١١٧	تأمينات وعهد
٨٨ ٦١٢	٣٦٧ ١٦٣	أخرى
<u>٥١٤ ٣٧٥</u>	<u>٨٥٨ ٩١٤</u>	الإجمالي

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ يونية ٢٠١٨	
١٢ ٩٢٦ ٩١٠	١٤ ٠٠٠ ٩٦٢	ودائع تحت الطلب
١٦ ٦٦٩ ٣٣١	١٤ ٩٣٥ ٣٠٨	ودائع لأجل وبإخطار
٦ ٥٣٥ ٧٦٩	٧ ٨٤٦ ٣٨٢	شهادات ايداع وإندخار
١ ٨٢٩ ١٤٥	٢ ٠٨٧ ٧٧٩	حسابات توفير
٤٦٣ ٠٦٢	٤٥٣ ٥٣٠	ودائع أخرى
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٣٩ ٣٢٣ ٩٦١</u>	الإجمالي
٢٥ ٤٩٩ ٠٩٧	٢٤ ٢٩١ ١٩٣	ودائع مؤسسات
١٢ ٩٢٥ ١٢٠	١٥ ٠٣٢ ٧٦٨	ودائع أفراد
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٣٩ ٣٢٣ ٩٦١</u>	الإجمالي
٧ ٤٧١ ٤٠٦	٧ ٩٣٠ ٢١٤	أرصدة بدون عائد
٣٠ ٩٥٢ ٨١١	٣١ ٣٩٣ ٧٤٧	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٣٩ ٣٢٣ ٩٦١</u>	الإجمالي
٣١ ٨٨٨ ٤٤٨	٣١ ٤٧٧ ٥٧٩	أرصدة متداولة
٦ ٥٣٥ ٧٦٩	٧ ٨٤٦ ٣٨٢	أرصدة غير متداولة
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٣٩ ٣٢٣ ٩٦١</u>	الإجمالي

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ يونية ٢٠١٨	
٢٣٦ ١٦١	٢٠٨ ٢٨٥	عوائد مستحقة
٢٤٦	-	إيرادات مقدمة
٦٢٢ ٣٦٣	٨٣١ ٧٤٣	مصرفات مستحقة
٥٣٨ ٨٧٢	٧٥٧ ٨٩٨	أرصدة دائنة متقوغة
<u>١ ٣٩٧ ٦٤٢</u>	<u>١ ٧٩٧ ٩٢٦</u>	الاجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونية ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونية ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

- أحداث هامة

بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ صدرت تعليمات من البنك المركزي المصري بشأن الاتي :
- تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الادوات المالية" والتي سوف يتم تطبيقها اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ على أن تقوم البنوك بإعداد القوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠١٨ وكذلك القوائم التالية لها خلال عام ٢٠١٨ وفقاً للتعليمات السارية حالياً إلى جانب قيامها بإعداد قوائم مالية تجريبية مدققة في ذات التاريخ طبقاً للتعليمات الجديدة وفقاً لمتطلبات معيار IFRS٩.
- تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS٩ بنسبة ١ % من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزي.

- أرقام المقارنة

يتم تعديل بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع أرقام القوائم المالية للفترة الحالية.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٤ وتم السداد.
- تم اخطارنا بنتيجة فحص عام ٢٠١٥ وتمت الموافقة عليها .
- جاري الأعداد لفحص عام ٢٠١٦ .
- تم تقديم الإقرار الضريبي لعام ٢٠١٧ .